كلية

الحقوق

UNIVERSITY OF
BAHRAIN
BRIDGE TO THE FUTURE

حضرة صاحب الجلالة

الملك حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين المفدى

صاحب السمو الملكي

الأمير سلمان بن حمد آل خليفة

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الموقر

الفهرس

كلمة رئيس الجامعة 4
كلمة عميد كلية الحقوق 5
نبذة عن الكلية 6
رسالة الكلية 7
أهداف الكلية 9
أقسام الكلية 10
برامج المرحلة الجامعية الأولى 11
برنامج البكالوريوس في الحقوق 11
- أهداف برنامج البكالوريوس 11
- متطلبات الخطة الدراسية لبرنامج البكالوريوس في الحقوق 11
- مخرجات برنامج البكالوريوس 12
- متطلبات القبول 12
- متطلبات التخرج 13
- فرص العمل 13
برامج الدراسات العليا 14
برنامج الماجستير في القانون العام والقانون الخاص 14
- الأهداف 14
- المخرجات 14
- الخطة الدراسية لبرنامجي الماجستير في القانون العام والقانون الخاص 14
- متطلبات القبول 15
برنامجا دكتوراه الفلسفة في القانون العام ودكتوراه الفلسفة في القانون الخاص 15
- الأهداف 15
- المخرجات التعليمية لبرنامجي الدكتوراه 16
- الخطة الدراسية لبرنامجي الدكتوراه 17
- متطلبات القبول 17
- متطلبات التخرج 18
البحث العلمي 18
الخدمات الاستشارية وخدمة المجتمع 19
العيادة القانونية 19
أعضاء الهيئة الأكاديمية 20
- قسم القانون الخاص 20
- قسم القانون العام 22
اتصل بنا 23

كلمة رئيس الجامعة

تنظر جامعة البحرين إلى كلية الحقوق نظرة ملؤها الفخر والاعتزاز بالدور المهم جداً الذي تؤدّيه، وبالتّدرّج الذي بدأت منه إلى أن أصبحت كلية من كليات الجامعة .فلقد بدأت هذه الكلية من خلال تقديم مقررات في القانون التجاري لطلبة إدارة الأعمال منذ السبعينات، وواكبت جامعة البحرين التطورات الحركة التجارية النشطة، وزيادة الأعمال في البلاد والحاجة الأكيدة للمزيد من التخصصية في تلازم القانون والتجارة، فتم إنشاء قسم للقانون ضمن كلية إدارة الأعمال، حتى استكملت الجامعة استعداداتها، ووضعت الدراسات المتعلقة بهذا التخصص، فانطلقت في سماء الوطن في العام 2002م، كلية الحقوق، في كنف المشروع الإصلاحي لسيدي صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، حفظه الله ورعاه، حيث أرسيت مفاهيم دولة المؤسسات والقانون، وكان لابد لجامعة البحرين، الجامعة الوطنية الأم، أن تكون السّباقة في تخريج الكوادر الحقوقية المؤهلة للقيام بهذه المهمات الوطنية الجليلة.

وعلى الرغم من حداثة تجربة كلية الحقوق، إلا أنها شقّت طريقها بثقة عالية،بفضل دعم إدارات الجامعة لها، فسرعان ما أصبحت الكلية الأكثر إنتاجاً للكتب الدراسية، وطرحت برامج الدراسات العليا في شهادتي الماجستير والدكتوراه، وشجّعت طلبتها على تنظيم المنتديات والملتقيات الطلابية العلمية، وشاركت في الكثير من المسابقات الطلابية الوطنية والخارجية، فحققت الكثير من النجاحات والمراكز المتقدمة.

ومن جانب آخر، فإنّ من مصادر فخر جامعة البحرين بهذه الكلية، أن تأتينا الإشادات من جميع الجهات، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، بالمستويات العالية الرفيعة لخريجي كلية الحقوق بجامعة البحرين، سواء من ناحية التكوين العلمي الرصين، أو ومدى استعدادهم دائماً للتطور والإبداع، والقدرات العالية على حل المشكلات والتعامل مع مختلف القضايا التي تطرح عليهم.

إننا في جامعة البحرين، نفخر بكلية الحقوق، كما نفخر ببقية الكليات الأخرى،كونها إسهاماً حقيقياً ومؤثراً في النهضة التي نعيشها في مملكة البحرين، ساعين دائماً لتوفير كل سبل الدعم والمساندة للكلية لنصل معها إلى الأهداف العليا التي نذرت نفسها لها.

الأستاذ الدكتور رياض يوسف حمزة

رئيس جامعة البحرين

كلمة عميد كلية الحقوق

تسعى كلية الحقوق في جامعة البحرين إلى التميّز والتقدم لتكون في صدارة الكليات. وليس هذا السعي مجرد أمل وإنما هو واقع ملموس تعبر عنه مسيرتها منذ انطلاقتها الأولى في العام 2002م، وسجل إنجازاتها وعملها الدؤوب وحرصها البالغ على تقديم تعليم متميز يواكب مستجدات العصر وبحث علمي يعالج مختلف القضايا القانونية ويطرح أنسب الحلول، وذلك في إطار ما تشهده المجتمعات من تطورات تقنية ومعلوماتية. وتلبية لذلك تحرص الكلية على الآتي أولا: استقطاب الكفاءات التدريسية القادرة على تطوير عملية التدريس فيها على نحو تتواكب فيه المخرجات العلمية مع التطورات الحديثة في عالمنا المعاصر .وثانياً: الاهتمام بالبحث العلمي الذي لا تكتفى الكلية بأن يكون وصفيا وإنما تجديدياً يعتمد على التحليل والمقارنات، ويوفر مرجعا مهما في دراسة القواعد القانونية وتقديم الحلول الإبداعية لمختلف المسائل والموضوعات. وثالثا: الاهتمام بالجانب العملي ووضع النظريات موضع التطبيق على نحو يجد فيه الطالب أن قراءة القاعدة القانونية وأصولها وتطورها يأتي من خلال الواقع العملي.

وهكذا يعد هذا الدليل شاهدا على تميّز أعضاء هيئة التدريس الذين لهم تجربة طويلة في مجال التدريس، كما أن هذا الكادر يشتمل على خريجي الكلية ذاتها ممن تفوقوا في مسيرتهم العلمية وابتعثوا ليحصلوا على الشهادات من أرقى الجامعات العالمية .وشاهدا على المناهج في الكلية التي تعبر عن التفاعل بين النظرية والتطبيق .وهذ التفاعل يحدث في جوهر الخطة التي تطبق فيها والتي تعاد مراجعتها بين وقت وآخر طبقا لتطور المعطيات القانونية وما يستحدث من وقائع قانونية معاصرة .كما أن العيادة القانونية التي هي جزء من الكلية، وبعض المقررات التطبيقية تصل بالمنهج العلمي إلى ذروة الربط بين الأسس العلمية والواقع العملي من خلال مشاركة المؤسسات القانونية في وضع الوقائع العملية أمام الطالب ثم في تشجيعه على التحليل والاستنتاج للوصول إلى نتائج ترقى إلى الابتكار.

والكلية في مسيرتها إذ ترتبط بمسيرة الجامعة التي تضع الأهداف السامية التي هي منار يفتح نوافذ التميز فإنها تعمل بدعم من رئاسة الجامعة التي تزودها بكل السبل في سبيل مساهمة فعالة في تحقيق تلك الأهداف خدمة للمصلحة العليا لمملكة البحرين، وطننا الغالي.

الدكتور صلاح محمد أحمد
القائم بأعمال عميد كلية الحقوق

نبذة عن الكلية

تأسست كلية الحقوق في جامعة البحرين بعد أن كانت قسماً من أقسام كلية إدارة الأعمال في سنة 1999م. وإدراكاً لأهمية الدور الذي تؤديه دراسة القانون باعتباره رافداً هاماً من روافد النهضة العلمية، فقد صدر قرار مجلس الأمناء بجامعة البحرين رقم (159) بتاريخ 2002/3/6م بإنشاء كلية الحقوق لتكون إحدى منارات العلم والمعرفة بجامعة البحرين.

وتمثل فلسفة كلية الحقوق بجامعة البحرين المرتكز الفكري الذي تنطلق منه رؤية الكلية وتقوم عليه رسالتها واستراتيجيتها، فهي تصبو لأن تكون مركز اشعاع قانوني في مملكة البحرين في ظل ما تشهده المملكة من نهضة متسارعة وتطورات شملت جميع نواحي الحياة بما فيها المجال القانوني.

لقد أدركت الكلية في ضوء وضع المجتمعات في الوقت الحاضر فلسفة الحق والعدل والمساواة والحرية، وهي غايات يسعى القانون إلى تحقيقها، على الصعيد الإنساني ومن منظور إسلامي في ظل احترام كامل للفرد وتنمية قدراته وطاقاته من أجل خدمة وطنه ومجتمعه.

كما أدركت الكلية حتمية التسلح بالعلم والمعرفة والإبداع والابتكار والتطوير كأدوات لا غنى عنها في سبيل تحقيق أهداف السياسة التعليمية التي تنتهجها مملكة البحرين، الأمر الذي كان له صداه في تصميم مقررات الخطة الدراسية ومحتوياتها العلمية وأسلوب تدريسها.

وإذ تسعى الكلية إلى بناء الشخصية القانونية المتسلحة بالعلم القانوني الرصين، فان ذلك تطلب منها أن تتبنى فلسفة ذات مضمون يعزز الغايات التي يسعى القانون إلى غرزها وتحقيقها والممثلة لقيم العدل والحرية والمساواة وفق رؤية إنسانية تعكس قيم المجتمع الإسلامي وتحترم الفرد وقدراته وطاقاته وتسعى إلى تنميتها بما يخدم المجتمع.

وتسعى كلية الحقوق بجامعة البحرين إلى أداء رسالتها العلمية من خلال إعداد وتأهيل طلابها للعمل في المؤسسات والهيئات القضائية والتشريعية والدوائر القانونية، وتزويدهم بالعلم والمعرفة القانونية وضرورة الربط بين الواقع العملي والدراسة النظرية، الأمر الذي يجعلهم قادرين على التأثير والتغيير الإيجابي في مجتمعهم وتلبية حاجاته ومتطلباته المتجددة والمتطورة.

ومساهمة منها في تحقيق التنمية المستدامة تضطلع كلية الحقوق بدورها في خدمة المجتمع من خلال الدورات التدريبية والندوات في إطار برنامج التعليم المستمر اللازمة لرقيه وتطوره ذلك البرنامج الذي جاء ليحقق سياسة الجامعة في الانفتاح على المجتمع بكافة قطاعاته ومؤسساته بهدف تلبية احتياجاته ومتطلباته وتزويده بالمعلومات والمهارات والخبرات من خلال تنفيذ برامج ودورات قانونية منظمة ومخطط لها بشكل مدروس ومسبق.

رسالة الكلية

إعداد كوادر قانونية متميزة للعمل في مجال القضاء والمحاماة والدوائر القانونية بالوزارات والمصالح الحكومية والخاصة، وذلك بتوفير تعليم قانوني متميز، وإعداد الطلبة وتزويدهم بالخبرات اللازمة بمهنية واحتراف عاليين من خلال طرح برامج أكاديمية متخصصة، ودراسات قانونية معمقة، بما يتواءم مع رسالة الجامعة نحو إعداد كوادر من الخريجين قادرين على حمل المسئولية في المجتمعين البحريني والخليجي.

وتتضمن رسالة الكلية ثلاثة مكونات رئيسة بما يتناسب مع مكونات رسالة الجامعة، فمن خلال تقديم مقررات تعليمية متميزة في العلوم القانونية، وتوظيف أساتذة أكفاء للقيام بالتدريس والبحث الفقهي والقانوني، فإن الكلية تقدم تعليما متميزا لطلابها بما يكفل تحقيق رسالة الجامعة في تزويد المجتمع بخريجين يتحملون بجدارة مسئولية المهام التي تناط بهم، لكون جامعة البحرين وفقا لرسالتها هي جامعة وطنية تسعى إلى التميز في التدريس والتعلم والبحوث المبتكرة ، وإنتاج المعرفة ونشرها، وتنمية شخصية الطالب، والمهارات، والمعرفة، وبناء الشراكات مع القطاعين العام والخاص والوصول إلى المجتمعات المحلية والإقليمية والعالمية.

ومن جهة أخرى فإن الكلية تساهم مباشرة في رفع مكانة الجامعة محليا وإقليميا ودوليا حيث أثبت خريجيها جدارتهم في المناصب التي يشغلونها مقارنة بخريجي الكليات الأخرى المحلية منها والإقليمية، بل والدولية أيضا. الأمر الذي يتفق مع رؤية جامعة البحرين لكونها تتطلع إلى أن تكون في مصاف الجامعات المعترف بها دوليا، والمتميزة في تعليم الطلبة، والبحوث المبتكرة، والمشاركة المجتمعية التي تساهم في النمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة، وتحسين نوعية الحياة في المملكة والمنطقة والعالم.

والجدير ذكره أن برنامج البكالوريوس بكلية الحقوق قد تم وضعه في ضوء تقرير الجامعة الفرنسية بانتيون -اساس باريس 2 التي قام أستاذين من أساتذتها بوضع توصيات ومقترحات للخطة الدراسية للبرنامج.

أهداف الكلية

تضطلع كلية الحقوق بدور رائد وبناء في خدمة المجتمع البحريني وقضاياه، وهي تصبو إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تزويد الجهات التشريعية والقضائية بالكوادر القانونية المتخصصة.
- تخريج الكوادر اللازمة لشغل المناصب القانونية في جميع دوائر الدولة والقطاع الخاص.
- الإسهام في تطوير الثقافة القانونية في المجتمع، وذلك من خلال المحاضرات والتعليم المستمر.
- دراسة النصوص القانونية في إطار الواقع الاجتماعي ليسهل العمل بها من قبل المختصين.
- تعميق الصلات بين أساتذة القانون والجهات التشريعية والقضائية لتكون الجامعة في خدمة المجتمع.
- تلبية احتياجات المجتمع وخدمته من خلال تخريج المحامين والاستشاريين القانونيين من ذوي الكفاءة العالية.
- تشجيع البحث العلمي في جميع مجالات التخصص القانوني التي تشملها كلية الحقوق من أجل تطوير القانون وخدمة المجتمع.

أقسام الكلية

تتكون الكلية من الناحية الأكاديمية من قسمين رئيسيين هما :قسم القانون العام وقسم القانون الخاص، تنحصر مهمة هذه الاقسام في إدارة المقررات التي يتعين على الطالب دراستها لاستكمال برامج البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في الحقوق.

قسم القانون العام

هو قسم يقوم بتدريس المقررات التي تُعنى بدراسة العلاقات القانونية التي تكون فيها الدولة صاحبة سلطة لها الحق في إدارة وتنظيم المراكز القانونية وفق رؤيتها وفلسفتها، وبما يحقق مصالح المجتمع المتنوعة، كالقانون الدستوري والقانون الجنائي والقانون الإداري والقانون الدستوري والقانون الدولي وحقوق الإنسان ..الخ.

قسم القانون الخاص

هو قسم يقوم بتدريس المقررات التي تعنى بالعلاقات القانونية التي تنشأ بين الأشخاص العاديين، أو العلاقات التي تدخل فيها الدولة باعتبارها شخصاً عادياً وليست صاحبة سيادة، أي أن يكون أطرافها في مراكز قانونية متساوية، مثل القانون المدني والقانون التجاري والقانون الدولي الخاص وقانون العمل وقانون المرافعات المدنية والتجارية.

برامج المرحلة الجامعية الأولى

برنامج البكالوريوس في الحقوق

أهداف برنامج البكالوريوس

يهدف برنامج البكالوريوس الى:

١ -تزويد الخريجين بالمعارف القانونية والفهم الشامل للجوانب التشريعية والقضائية، وصقل كفاءتهم بما يؤهلهم للتعامل مع كافة القضايا المطروحة في كافة الجوانب القانونية، وبما يؤهلهم للمنافسة في سوق العمل.

٢ -تطوير الفكر والممارسة القانونية من خلال إجراء البحوث والدراسات ذات الصلة بالعلوم القانونية، وإكساب الخريجين مهارات البحث العلمي بما يؤهلهم لمواصلة دراساتهم العلمية والمهنية من خلال مواصلة الدراسات العليا والتعليم المستمر.

٣-المساهمة الإيجابية في خدمة المجتمع من خلال ممارسة الخريجين لوظائفهم وفقا لقواعد المسئولية وأخلاق المهنة؛ بتزويد المجتمع البحريني والخليجي بالكوادر القانونية المؤهلة القادرة على العمل فرادى وضمن فريق.

٤ -تعزيز القيم الوطنية والمواطنة وغرس ثقافة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في المجتمع البحريني من خلال دعم الصلة بالمؤسسات التشريعية والقضائية.

متطلبات الخطة الدراسية لبرنامج البكالوريوس في الحقوق

تتكون الخطة الدراسية ببرنامج البكالوريوس في الحقوق من عدد من المقررات مجموع ساعاتها (134) ساعة معتمدة، وتنقسم إلى متطلبات الجامعة (9) ساعات معتمدة، ومتطلبات البرنامج (125) ساعة معتمدة.

وتضم الخطة الدراسية العديد من المقررات التي تتدرج بالمعارف والعلوم التي يتلقاها الطالب منذ التحاقه بالبرنامج وحتى تخرجه وتتنوع هذه المقررات فمنها ما هو من متطلبات الجامعة التي يتعين على كل طالب في جامعة البحرين دراستها والتي تتمثل بالثقافة الاسلامية والمهارات اللغوية والنحوية وتاريخ البحرين الحديث والمواطنة ومنها ما يعد من المقررات العلمية المساندة ومنها ما هو من مقررات الكلية الإلزامية ومنها ما هو من المقررات الاختيارية.

متطلبات الجامعة: وخصص لهذا المجال 9 ساعات معتمدة.
متطلبات الكلية: وخصص لهذا المجال 14 ساعة معتمدة.
متطلبات التخصص: وخصص لهذا المجال 90 ساعة معتمدة.
متطلبات دعم رئيسية (Major Support Requirement): وخصص لهذا المجال 9 ساعات معتمدة.
متطلبات رئيسية اختيارية (Major Elective) وخصص لهذا المجال 12 ساعة معتمدة.

مخرجات برنامج البكالوريوس

- الإلمام بكافة علوم القانون بفرعيه العام والخاص والشريعة الإسلامية، وفهم السياسة التشريعية في الدولة، واكساب الطالب أخلاقيات مزاولة مهنة القانون.
- ممارسة الأعمال القانونية بما في ذلك تحليل أحكام العقود والوقائع والأحداث وإعطائها مضمونها المناسب.
- مباشرة التحقيق وإعداد لوائح الدعاوى القضائية في كافة فروع القانون.
- إعداد مذكرات الدفاع والمرافعات الشفوية أمام المحاكم بمختلف درجاتها ومجالس التحكيم.
- إعداد البحوث القانونية والتعليق على الأحكام القضائية بما يكسب الطالب مهارات البحث والتعلم الذاتي.
- الصياغة القانونية بما فيها صياغة الأحكام القضائية والنصوص التشريعية.
- العمل بروح الفريق بالاتصال المباشر وبالوسائل الإلكترونية.

متطلبات القبول

يشترط لقبول الطالب في برنامج البكالوريوس ما يأتي:

- أن يكون حاصلًا على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها بمعدل تراكمي لا يقل عن 70%، ويتم وفقاً للمعدل التنافسي وبصورة تنافسية.
- ألا يكون قد مضى على حصوله على الثانوية العامة أو ما يعادلها مدة تزيد عن سنتين دراسيتين.
- أن يجتاز بنجاح المقابلة الشخصية.
- أن يكون حسن السيرة والسلوك.

متطلبات التخرج

لكي يتخرج الطالب من برنامج البكالوريوس الحقوق ينبغي:

- أن يجتاز الطالب بنجاح جميع المقررات المطلوبة للتخرج.
- وأن يحقق على الاقل المعدل التراكمي المطلوب للتخرج (2) من (4).
- أن يحقق الطالب معدلا تراكمياً لا يقل عن المعدل التراكمي التخصصي المطلوب للتخرج (2) من (4) في معدل جميع مقررات التخصص التي رمزها LAW ، والتي يتضمنها البرنامج ويطرحها القسم ابتداءً من مقررات المستوى 100 وحتى مقررات المستوى 400.
- أن يكون تخرجه ضمن المدد المنصوص عليها في المادة (18) من نظام الدراسة والامتحانات، وألا يتجاوز المدة القصوى حسب نظام الدراسة في الجامعة.

فرص العمل

يستطيع خريج الحقوق العمل في مجال القضاء والمحاماة والدوائر القانونية بالوزارات والمصالح الحكومية والخاصة.

برامج الدراسات العليا

برنامج الماجستير في القانون العام والماجستير في القانون الخاص

برنامج الماجستير هو برنامج متخصص تالي لمرحلة البكالوريوس في الحقوق يمنح الدارس الذي يجتازه متطلباته شهادة الماجستير في القانون العام أو في القانون الخاص.

الأهداف

- تزويد المجتمع البحريني بخريجين ذوي خبرات قانونية متميزة لمزاولة العمل القانوني بكفاءة وفاعلية.
- توظيف البحث القانوني في مجال خدمة المجتمع ومتطلبات سوق العمل.
- تعميق الدراسات القانونية بما يكفل تطوير العمل التشريعي والقضائي والفقهي.

المخرجات

- الدراية المعمقة لفروع القانون العام.
- القدرة على تحليل وتأصيل النصوص والوقائع القانونية.
- القدرة على التنفيذ والترجيح بين المواقف الفقهية المختلفة والتشريعات المقارنة.
- القدرة على مباشرة كافة الأعمال القانونية والقضائية بكفاءة وتميز.
- القدرة على استعمال مهارات البحث العلمي في إعداد الدراسات والبحوث القانونية بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل والمجتمع.

الخطة الدراسية لبرنامجي الماجستير في القانون العام والقانون الخاص

عدد الساعات المعتمدة لبرنامج الماجستير سواء في القانون العام أو في القانون الخاص هي 33 ساعة معتمدة توزع الساعات المعتمدة للخطة الدراسية لبرنامج الماجستير على المقررات الدراسية بمعدل 33 ساعة معتمدة (موزعة على 9 مقررات دراسية بواقع 3 ساعات لكل مقرر بالإضافة للأطروحة، على أن يكون الحد الأدنى للعبء الدراسي في الفصل الواحد هو 9 ساعات معتمدة والحد الأقصى 4 مقررات (12 ساعات معتمدة). ويسمح للطالب

تسجيل أقل من (3) مقررات في الفصل الدراسي مرة واحدة خلال فترة دراسته ويستثنى من الحد الأدنى المقررات الاستدراكية، أو اذا كان قد تبقى على الطالب مقرر واحد فقط من مقررات البرنامج، كما يسمح للطالب تسجيل مقرر واحد عند تسجيل الاطروحة ويلتزم الطالب بما يطرحه القسم المعني من مقررات دراسية في هذا النطاق؛ بالإضافة إلى ست ساعات معتمدة للأطروحة.

متطلبات القبول

شروط القبول في برنامجي الماجستير في القانون العام والقانون الخاص:

- أن يكون المتقدم حائزا على درجة البكالوريوس في الحقوق من جامعة البحرين أو ما يعادلها من الجامعات العربية أو الأجنبية المعترف بها، بمعدل تراكمي لا يقل عن 2,67 من 4 حسب نظام النقاط أو ما يعادله من نظم التقويم الأخرى، أن تكون درجة البكالوريوس (أو ما يعادلها) في تخصص درسه الطالب دراسة نظامية يؤهله للدراسة في هذا البرنامج.
- يقدم الطالب توصيتين من أساتذته الأكاديميين.
- أن يكون حاصلاً على شهادة التوفل في اللغة الإنجليزية أو ما يعادلها أو اجتياز مقررين استدراكين في اللغة الإنجليزية في جامعة البحرين.
- أن يجتاز المتقدم الاختبارات التحريرية والمقابلة الشخصية التي يعقدها القسم بنجاح.

برنامجا دكتوراه الفلسفة في: القانون العام ودكتوراه الفلسفة في: القانون الخاص

برنامج الدكتوراه هو برنامج أكاديمي متخصص يتكون من دراسات قانونية معمقه تالي لمرحلة الماجستير في الحقوق، يمنح الباحث الذي يجتاز متطلبات التخرج شهادة دكتوراه فلسفة في القانون العام أو في القانون الخاص بحسب الاحوال.

الأهداف

تسعى كلية الحقوق في جامعة البحرين إلى تحقيق الأهداف المبتغاة من خلال القيام بدورها المتميز لنشر المعرفة القانونية المعمقة والمتخصصة من خلال فتح برنامجان في الدكتوراه: دكتوراه الفلسفة في القانون العام ودكتوراه الفلسفة في القانون الخاص واللذين يهدفان إلى:

- تزويد المجتمع الخليجي بخريجين ذوي قدرات وخبرات متميزة في البحث واستعمال أدواته.
- تعزيز مهارات البحث العلمي الرصين وامتلاك أدواته لابتكار الحلول للمشكلات المطروحة في مجال تخصصه بما يسهم في تطوير المجتمع.
- إبراز باحثين لهم المكنة في البحث المبتكر في جميع فروع التخصص مما يساهم في زيادة فرصة النشر العلمي.
- تمكين الباحثين من اكتساب مهارات التحليل والتفسير والترجيح والاستدلال والنقد،ورفع قدرتهم التنافسية في الانخراط في سوق العمل.
- خلق البيئة الملائمة للإبداع والابتكار بالجانب المهاري والعلمي في مختلف المجالات التشريعية والقضائية والفقهية وتمكينه من أن يقود مجموعة.

المخرجات التعليمية لبرنامج: الدكتوراه

يستطيع الطالب عند إنجازه متطلبات البرنامج أن يكون قادرة على:

- ممارسة مهارات البحث العلمي الرصين بين الأنظمة القانونية المختلفة المبني على الاستفادة من المراجع المختلفة بما فيها المتاحة على وسائل تقنية المعلومات وقواعد البيانات.
- يكتب بحث مبتكرا بلغة قانونية رصينة وفق أصوله العلمية المعتمدة في مجال تخصصه بعد أن يشخص المشكلة أو المشاكل القانونية التشريعية أو القضائية على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي.
- الإحاطة التامة بالمعلومات النظرية والقواعد القانونية الأساسية المبنية على المنهجية العلمية الرصينة بما يفرزه التقدم العلمي والتكنولوجي من آثار قانونية وتشخيص المشاكل المعاصرة بغية تقديم الحلول.
- التصدي بالتحليل والتقييم من الناحيتين النظرية، والعملية للتشريعات والأحكام القضائية والآراء الفقهية.
- وضع الحلول للمشاكل القانونية المستحدثة والمعاصرة من وجهة نظر فقهية. وبناء القابلية لتحمل المسؤولية عند التصدي لحل المشاكل القانونية سواء عند العمل الفردي أو كعضو في فريق.
- الدفاع عن وجهة نظره بحجج منطقية وتفنيد الآراء، أمام مجموعة.
- وضع تصور استراتيجية بناءة مبنية على التحليل والتمحيص المؤدي إلى وضع الحلول القانونية الصائبة للمشاكل التي تعتري التشريعات، أو تواجه القضاء ووضعها موضع التطبيق.

الخطة الدراسية لبرنامجي الدكتوراه

يتعين على الطالب للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في القانون العام أو دكتوراه الفلسفة في القانون الخاص أن ينهي (75 ساعة) معتمدة بنجاح، ومنها (36 ساعة) من المقررات العامة والتخصصية الإلزامية والاختيارية على النحو الآتي:

- القسم الأول :متطلبات الجامعة بواقع (12 ساعة) معتمدة.
- القسم الثاني :متطلبات الكلية التخصصية بواقع (24 ساعة) موزعة على (18 ساعة) إلزامية و (6 ساعات) اختيارية.
- القسم الثالث :مقرر الاطروحة بواقع (39 ساعة) معتمدة يختار الطالب موضوعاً مبتكراً في مجال تخصصه يتم اعتماده من قبل مجلس القسم والكلية ومجلس الدراسات العليا، ويسمح للطالب أن يسجل الأطروحة رسمياً على ألا يقل معدله التراكمي عن 3 من 4، ويكون الحد الأدنى لإنهاء متطلبات البرنامج سبعة فصول دراسية، والحد الأقصى اثني عشر فصلًا.

متطلبات القبول

يشترط للقبول في برنامجي دكتوراه الفلسفة في القانون العام أو دكتوراه الفلسفة القانون الخاص ما يلي:

- أن يكون المتقدم حاصلا على درجتي البكالوريوس والماجستير في الحقوق من جامعة البحرين أو من جامعة معترف بها.
- ألا يقل معدله التراكمي عن 3 من 4 أو ما يعادله في أنظمة التقويم الأخرى.
- أن ينجح المتقدم في الاختبارات التحريرية التي يقدمها القسم للتأكد من مستواه العلمي.
- أن يجتاز المتقدم المقابلة الشخصية التي يعقدها القسم بنجاح.
- أن يكون حاصلًا على شهادة (TOEFL) في اللغة الانجليزية أو أن يجتاز اختبار تحديد المستوي في اللغة الإنجليزية (TOEFL)، أو ما يعادلها في الامتحانات الأخرى.
- في حال عدم اجتياز المتقدم للامتحان الذي تقيمه الجامعة لتحديد المستوى في اللغة الانجليزية على الطالب أن يجتاز مقررين استدراكيين في اللغة الإنجليزية باعتبارهما شرطاً من شروط القبول في البرنامج، ويلغي قبول الطالب في حالة عدم اجتياز هذين المقررين للمرة الثانية.

متطلبات التخرج

- أن ينجز الطالب متطلبات المقررات الدراسية المحددة.
- أن يكمل مقرر الأطروحة.
- أن يكون معدله التراكمي لا يقل عن (3) من (4) نقاط.

البحث العلمي

ينقسم البحث العلمي في كلية الحقوق إلى قسمين :الأول هو الإنتاج العلمي للباحثين في مرحلتي الماجستير أو الدكتوراه، أما الجزء الآخر فهو الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس المتمثل في الأبحاث العلمية التي تم إنجازها ونشرت أو قبلت للنشر في السنوات الأخيرة ومؤلفاتهم بشأن الكتب العلمية والدراسية المحكمة.

فعاليات كلية الحقوق

- منتدى يوم المهن القانونية.
- الأسبوع القانوني.
- منتدى رؤى قانونية.
- تكريم الإنجازات البحثية

الخدمات الاستشارية وخدمة المجتمع

وكذلك لكلية الحقوق دور في خدمة المجتمع المحلي في المجال القانوني، من خلال:

- إقامة المحاضرات والورش القانونية لصالح المؤسسات الوطنية بالتنسيق بين مكتب نائب الريس لخدمة المجتمع وشئون الخريجين بجامعة البحرين وبين الأقسام العلمية بالكلية.
- تقديم الاستشارات القانونية لصالح المؤسسات الوطنية من خلال انتداب نخبة من أساتذة كلية الحقوق.
- إقامة محاضرات وورش قانونية تلامس احتياجات المجتمع من النواحي القانونية.

وكما قامت الكلية عن طريق مركز الاستشارات والدراسات القانونية والدستورية سابقاً بتدريس الكوادر القانونية لمختلف مؤسسات الدولة ووزاراتها من أجل جعلها كوادر مؤهلة وقادرة على تحمل أعباء المسئولية والمساهمة بفاعلية في منظومة التنمية البشرية المستدامة، وقد قام المركز بإعداد وتنفيذ العديد من الدورات وورش العمل العامة والمتخصصة في مختلف الموضوعات القانونية لصالح عدة جهات منها على سبيل المثال وزارة العدل والشئون الإسلامية، ووزارة الخارجية ووزارة التنمية الاجتماعية، والمجلس الأعلى للمرأة ومعهد البحرين للتنمية السياسية والمؤسسة الوطنية لحقوق الانسان وكما قام المركز بتقديم المشورة مع الأجهزة التشريعية بالمملكة وإنجاز الدراسات القانونية المتخصصة التي طلبت منه، كالذي تم مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان؛ حيث أنجز أساتذة الكلية العديد من المؤلفات القانونية المتخصصة لصالح الجهة المذكورة.

العيادة القانونية

تقوم العيادة القانونية (Legal Clinic) في الكلية بطرح مقرر العيادة القانونية لحقوق الإنسان، وتوفير المساعدات القانونية لمنتسبي الجامعة، حيث يتم تدريب الطلاب على كيفية تقديم الاستشارات القانونية في جميع مجالات القانون بمهنية واحترافية، حيث يتمكن الطالب من خلال المقرر اكتساب المهارات اللازمة للعمل القانوني والحقوقي، وإلى جانب ذلك فإن العيادة القانونية لحقوق الانسان تختص بالمواضيع ذات الصلة بحقوق الانسان بشكل عام والمواضيع المتعلقة بحقوق الطفل وحقوق المرأة والحقوق الرقمية بشكل خاص.

والجدير ذكره هو أن برنامج العيادة القانونية قد اطلق بالتعاون مع جمعية المحامين الامريكية في العام 2013 وذلك بهدف إيجاد تدريب عملي لطلبة كلية الحقوق لتمكينهم من اكتساب المهارات القانونية المختلفة لتأهيلهم لسوق العمل ونشر ثقافة العمل الجماعي والتطوعي.

أعضاء الهيئة الأكاديمية

قسم القانون الخاص

الاسم	الرتبة والاختصاص الأكاديمي	البريد الإلكتروني
أ.د. محمد يوسف الزعبي	أستاذ القانون المدني	malzubi@uob.edu.bh
أ.د. نجيب أحمد ثابت	أستاذ قانون مرافعات وتحكيم	nthabit@uob.edu.bh
أ.د. ضحى محمد النعمان	أستاذ القانون المدني	dalnuman@uob.edu.bh
د. أرباب محمد عبد الرب	أستاذ مشارك القانون التجاري	aabdulrub@uob.edu.bh
د. صلاح محمد أحمد	أستاذ مشارك القانون المدني	salahma@uob.edu.bh
د. خليل محمد مصطفى	أستاذ مشارك القانون المدني	kabdulla@uob.edu.bh
د. عوض الله شيبة الحمد	أستاذ مساعد القانون الدولي الخاص	asheibt@uob.edu.bh
د. محمد وليد المصري	أستاذ مساعد القانون الدولي الخاص	malmasri@uob.edu.bh
د. عبدالعزيز حسن صالح	أستاذ مساعد القانون المدني وفلسفة القانون وتاريخه	aahhassan@uob.edu.bh

الاسم	الرتبة والاختصاص الأكاديمي	البريد الإلكتروني
د. نبيل بن عبدالله العبيدي	أستاذ مساعد القانون المدني	lnabil@uob.edu.bh
د. الهيثم عمر سليم	أستاذ مساعد القانون المدني	eabdelrahman@uob.edu.bh
د. جميل محمد حسن	أستاذ مساعد القانون المدني	jbanyyounes@uob.edu.bh
د. محمد محمد قطب	أستاذ مساعد القانون المدني	melkotb@uob.edu.bh
د. حنان محمد المولى	أستاذ مساعد القانون المدني	halmawala@uob.edu.bh
د. محمد سعود العنزي	أستاذ مساعد القانون التجاري	malnasair@uob.edu.bh
د. وفاء يعقوب جناحي	أستاذ مساعد القانون المدني	wjanahi@uob.edu.bh
د. سامر محمد الزعبي	أستاذ مساعد القانون التجاري	smohammad@uob.edu.bh
د. غالب محمد البلوشي	أستاذ مساعد القانون التجاري	galbulooshi@uob.edu.bh
د. منال محمد صالح	أستاذ مساعد القانون التجاري	malsayed@uob.edu.bh
د. أروى عبد اللطيف الشيخ	أستاذ مساعد القانون المدني	aralshaikh@uob.edu.bh
د. وفاء جاسم الوافي	أستاذ مساعد القانون الدولي الخاص	walwafi@uob.edu.bh
أ. عبد الرحمن جاسم محمد	مساعد بحث وتدريس فئة (2) القانون المدني	aalmohamed@uob.edu.bh
أ. إيمان ماجد آل بورشيد	مساعد بحث وتدريس فئة (2) القانون الدولي الخاص	ealbureshaid@uob.edu.bh
أ. الشيخة منيرة خليفة آل خليفة	مساعد بحث وتدريس فئة (2) القانون التجاري والتحكيم	mkalkhalifa@uob.edu.bh
أ. الشيخة نوف خالد آل خليفة	مساعد بحث وتدريس فئة (1) القانون التجاري	salkhalifa@uob.edu.bh

قسم القانون العام

الاسم	الرتبة والاختصاص الأكاديمي	البريد الإلكتروني
أ.د. محمد باهى أبويونس	أستاذ قانون إداري	mabouyouness@uob.edu.bh
أ.د. محمد أحمد عبد النعيم	أستاذ القانون العام	mabdelmonem@uob.edu.bh
أ.د. نزيه عبد المقصود مبروك	أستاذ المالية العامة	nmabrouk@uob.edu.bh
د. محمد حماد الهيتي	أستاذ مشارك قانون جنائي	mhlaihel@uob.edu.bh
د. فؤاد محمد موسى	أستاذ مشارك قانون إداري	fabdelkarem@uob.edu.bh
د. سعد صالح شكطي	أستاذ مشارك قانون جنائي	ssalh@uob.edu.bh
د. عادل حامد بشير	أستاذ مشارك قانون جنائي	abashier@uob.edu.bh
د. جمال الدين الأحمر	أستاذ مشارك القانون الاداري والقانون الدستوري	jlahmar@uob.edu.bh
د. مروان محمد المدرس	أستاذ مساعد قانون إداري	mmahroos@uob.edu.bh
د. بدر محمد عادل	أستاذ مساعد قانون دستوري	bmohammed@uob.edu.bh
د. علي عمر المصراتي	أستاذ مساعد قانون دولي عام	amesrati@uob.edu.bh
د. نعيمة فرج الحداد	أستاذ مساعد قانون دولي عام	nabdulatif@uob.edu.bh
د. نورة محمد الشملان	أستاذ مساعد قانون جنائي	nmalshamlan@uob.edu.bh

الاسم	الرتبة والاختصاص الأكاديمي	البريد الإلكتروني
د. باسم محمد الشرجي	أستاذ مساعد قانون جنائي	balsharji@uob.edu.bh
د. عبدالجبار أحمد الطيب	أستاذ مساعد مالية عامة	aaltayeb@uob.edu.bh
أ. الشيخة لولوة بنت أحمد آل خليفة	مساعد بحث وتدريس فئة (2) قانون دولي	lhalkhalifa@uob.edu.bh
أ. شمة عبد الرازق الخان	مساعد بحث وتدريس فئة (2) قانون جنائي	skhan@uob.edu.bh
أ. مريم خالد بوقحوص	مساعد بحث وتدريس فئة (2) قانون دولي	mbuqahoos@uob.edu.bh

اتصل بنا

مكتب العميد

الدكتور صلاح محمد أحمد (القائم بأعمال عميد كلية الحقوق)

الهاتف: 17438822 (973+)، البريد الإلكتروني: salahma@uob.edu.bh

رقم المبنى :S39، رقم المكتب: 148، الصخير , مملكة البحرين، صندوق بريد: 32038

قسم القانون العام

الدكتور محمد باهى ابويونس (رئيس قسم القانون العام)

الهاتف: 17438736 (973+)، البريد الإلكتروني: mabouyouness@uob.edu.bh

قسم القانون الخاص

الدكتور وفاء يعقوب جناحي (رئيس قسم القانون الخاص)

الهاتف: 17438255 (973+)، البريد الإلكتروني: wjanahi@uob.edu.bh